S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/307
8 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لأوغندا والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٨، شارك الرئيس يووري موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، الرئيس بيل كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في استضافة مؤتمر القمة للسلام والازدهار المعقود في عنتابي في أوغندا. ويسرنا أن نحيل إليكم البلاغ الذي أصدره في نهاية مؤتمر القمة رؤساء دول وحكومات الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية أوغندا، وجمهورية كينيا، وجمهورية رواندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.

وسنكون في غاية الامتنان إذا تفضلتم بتعميم هذا البلاغ كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير بيل ريتشاردسون
الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) السفير ماتيا مولومبا سيماكولا كيوانوكا
الممثل الدائم لجمهورية أوغندا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البلاغ الصادر في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٨ في نهاية
مؤتمر قمة عنتابي للسلام والازدهار

إعلان مشترك بالمبادئ

مؤتمر قمة عنتابي لرؤساء الدول والحكومات

بناء على دعوة مشتركة موجهة من فخامة الرئيس يوويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا وفخامة الرئيس ويليام جيفرسون كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، اجتمع يوم الأربعاء، ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٨ في عنتابي، أوغندا، أصحاب الفخامة السيد دانييل ت. آراب موي، رئيس جمهورية كينيا، والسيد باستور بيزيمونغو، رئيس جمهورية رواندا، والسيد بنجامين ويليام مكابا، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، والسيد لوران ديزيريه كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيد ميليس زيناوي رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، والسيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وإن تبادل الآراء الذي جرى بين الزعماء الأفارقة ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية كان بداية جديدة تم فيها الشروع بعملية لتحديد وإقامة شراكة بين الولايات المتحدة وأفريقيا للقرن الـ ٢١. وأكد رؤساء الدول والحكومات من جديد الأواصر التاريخية القائمة بين شعوب أمريكا وأفريقيا. وتعهدوا بتعميق تلك الروابط من خلال إقامة شراكة دائمة تستمد جذورها من القيم المشتركة والاعتراف بالترابط القائم بينها، وتستند إلى الاحترام المتبادل والتساوي في السيادة بين الدول. وتعهد الزعماء باحترام وتنفيذ الاتفاقات التي توصل إليها جميع الأطراف بصورة متبادلة والتزموا فيها بالسعي الحثيث من أجل العمل على النمو الاقتصادي لأفريقيا وتحولها وإدماجها الكامل في الاقتصاد العالمي.

وضع الشراكة موضع التطبيق:

ومن أجل تحقيق تلك الشراكة الواضحة الحقيقية الجديدة سلم رؤساء الدول والحكومات بالحاجة إلى الالتزام بتبيان مصالحهم المتبادلة والمتباينة على السواء والإقرار بها، ومواصلة إجراء مناقشات حرة وصريحة، وإيجاد فهم واضح لأدوار ومسؤوليات كل شريك.

شراكة قائمة على المبادئ وعلى رؤية مشتركة:

سلم رؤساء الدول والحكومات بضرورة إقامة شراكة دائمة على أساس مبادئ الملكية المتبادلة والمسؤولية المشتركة والوضوح الكامل.

وأقر رؤساء الحكومات والدول كذلك بوجود مصلحة حيوية متبادلة في إقامة ارتباط مثمر طويل الأجل. وأكدوا بأن لأفريقيا والولايات المتحدة مصلحة متبادلة: في تعزيز التحول الاقتصادي والسياسي في أفريقيا وإدماجها الكامل في الاقتصاد العالمي، وفي تعزيز المشاركة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وأكدوا بأن التضمين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي هو القاعدة التي يستند إليها السلام والاستقرار الدائمان. وأعلن الزعماء بأن المصالح الأمنية الأفريقية والأمريكية على حد سواء ستتعزز بالتصدي المشترك للمشاكل عبر الوطنية المتمثلة في الإرهاب، والأمراض، وانتشار الأسلحة، والاتجار بالمخدرات، والتدهور البيئي.

بناء مستقبل اقتصادي جديد

إن رؤساء الدول والحكومات، اعترافا منهم بأن استقرار أفريقيا وإمكانية انتعاش الديمقراطية فيها يكمنان في تخفيف وطأة الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، تعهدوا بالقيام بسلسلة من التدابير الرامية للإسراع في تحويل أفريقيا وإدماجها الكامل في الاقتصاد العالمي، وتوسيع التجارة ذات النفع المتبادل، وتعزيز وفرص الاستثمارات:

- تعهد الزعماء بإقامة حوار أفريقي ودولي موسع يهدف إلى وضع استراتيجيات ترمي إلى تسهيل إدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي وتكون مرنة وخلاقة على غرار الاستراتيجيات المطبقة في أوروبا وآسيا في مرحلة ما بعد الحرب.

- أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد أهمية المبادرات التي اتخذتها السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومنظمة التعاون في شرقي أفريقيا الرامية إلى تسهيل الإدماج الاقتصادي الإقليمي وإيجاد سوق إقليمية أوسع وتعهدوا بتحديد السبل والوسائل الكفيلة بتعجيل تلك المبادرات وغيرها من الجهود.

- وأيد الزعماء النتائج التي توصل إليها مؤتمر القمة الذي عقده البنك الدولي في كمبالا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، ووافقوا على توجيه جهودهم صوب أربعة مجالات حاسمة، وعلى حث المؤسسات المتعددة الأطراف على تقديم الدعم الكامل أيضا لما يلي:

  - إقامة حوار دولي دائم استنادا إلى الاحترام المتبادل بشأن كيفية ضمان احترام برامج الإصلاح الاقتصادي المقررة للظروف الخاصة بتلك البلدان؛

  - توسيع تدفق الموارد الخارجية الموجهة على وجه الخصوص لتنمية الموارد البشرية وبناء الهياكل الأساسية والتنمية الريفية والبحوث المتعلقة بالريف؛

- زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية اللازمة لدعم التجارة الإقليمية والإدماج؛

- بناء القدرة الأفريقية على السير بعملية الإصلاح الاقتصادي من خلال مؤسسات سياسية واقتصادية تتمتع بالشفافية وتخضع للمساءلة؛

- أكدت الولايات المتحدة على الأولوية التي تعلقها على التنفيذ السريع لمبادرة "الشراكة من أجل النمو الاقتصادي" التي أعلن عنها الرئيس كلينتون، وعلى سن "قانون الفرص المتاحة والنمو في أفريقيا"، وهو تشريع من شأنه أن يتيح زيادة إمكانية دخول السلع الأفريقية إلى الأسواق؛

- أكد رؤساء الدول والحكومات أن "قانون الفرص المتاحة والنمو في أفريقيا" يمثل خطوة كبرى في العلاقات الاقتصادية بين أفريقيا والولايات المتحدة لكنهم أقروا بأن هذا الجهد الرامي إلى زيادة إمكانية دخول السلع الأفريقية إلى الأسواق يتحتم رفده بجهود لزيادة قدرة أفريقيا على تنويع اقتصاداتها وإنتاج سلع صالحة للتصدير.

- تعهد رؤساء الدول والحكومات بالعمل معا على استكشاف سبل ووسائل كفيلة بأن يحترم ويستند ذلك القانون وغيره من التدابير بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المبادرات التي تضطلع بها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف تنوع الاقتصادات الوطنية الأفريقية من ناحيتي الظروف والنهج المتبع على السواء؛

- كما شدد رؤساء الدول والحكومات على الحاجة الحاسمة لمواصلة تعزيز الإنتاج والتصنيع الزراعيين بوجه خاص من خلال وسائل من بينها نقل التكنولوجيات؛

- رحب رؤساء الدول والحكومات بقرار شركة الاستثمارات الأمريكية الخاصة لما وراء البحار بتخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لأغراض الاستثمار في البنى التحتية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛

- وبغية زيادة توسيع نطاق الاستثمارات الخاصة الأمريكية في المنطقة وفي سائر أفريقيا، التزم رؤساء الدول والحكومات باتخاذ تدابير ملموسة بغرض الترويج لفرص الاستثمارات الأفريقية ولبناء القدرة الأفريقية على مواصلة تحسين بيئة السياسات الاقتصادية؛

- واعترافا بالرغبة الأفريقية في زيادة الاكتفاء الذاتي وبمخاطر الاعتماد على المعونات، وافق رؤساء الدول والحكومات على ضرورة بذل جهد عاجل لاستخدام المساعدة الأجنبية

كأداة للنهوض بالتجارة والاستثمار وتكوين رأس المال، فضلا عن التنمية الاقتصادية المستدامة؛

- وسلم رؤساء الدول والحكومات أن عبء الدين يشكل عقبة مستمرة أمام التحول الاقتصادي في أفريقيا، وأكدوا من جديد تصميمهم الجماعي على تنفيذ النهج المبتكرة في الإدارة تنفيذا كاملا وتخفيف عبء الدين؛

- أشاد رؤساء الدول والحكومات بالجهود الأفريقية الجارية وبما يبذله شركاء أفريقيا من جهود ترمي إلى زيادة الشفافية ومكافحة الفساد ومساندة أفضل الممارسات التجارية، ورحبوا بالجهود الإقليمية والقارية لتحقيق تلك الأهداف.

فيما يتعلق بإدانة أعمال الإبادة الجماعية

يقر رؤساء الدول والحكومات بإنجاز حكومة رواندا في مجال وقف الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤، ويدينون جميع أعمال الإبادة الجماعية ويتعهدون ببذل جهد متضافر لمنع انبعاثها من جديد. ولتحقيق هذه الغاية:

- يدين جميع رؤساء الدول والحكومات استمرار الأعمال القتالية من جانب القوات المسلحة الرواندية السابقة وإينتيراهاموي وحلفائهما، ويتعهدون بالعمل معا لمنع الأعمال القتالية في المستقبل في منطقة البحيرات العظمى، بما في ذلك تلك التي تتلقى المعونات والتحريض من موردي الأسلحة الخارجيين، ويدعون إلى إحياء لجنة الأمم المتحدة لتدفقات الأسلحة وتوسيع نطاقها، ويعلنون التزامهم بنشر نتائجها والنظر فيها على النحو المطلوب؛

- يتعهد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بمنع الشبكات المتطرفة من استخدام أراضيها، والخدمات البريدية، والمطارات، والمؤسسات المالية، وجوازات السفر، وشبكات الطرق وشبكات الاتصالات. ويدعو مؤتمر القمة جميع الدول إلى تطبيق ضوابط محكمة على هذه الشبكات في الخارج؛

- يتعهد جميع رؤساء الدول والحكومات تأييد الجهود التي بذلت في دراسة الإبادة الجماعية في رواندا والأحداث المتصلة بها والتي اضطلعت بها شخصيات بارزة بمنظمة الوحدة الأفريقية، والنظر في نتائجها وتوصياتها على النحو الواجب؛

- تلتزم الولايات المتحدة بالعمل مع الشركاء الإقليميين وغيرهم بالبدء في استكشاف، في غضون فترة شهر واحد، إنشاء ائتلاف دولي لمكافحة الإبادة الجماعية، والذي قد تشمل أهدافه: تعزيز التنسيق الدولي لتأييد الجهود الإقليمية لإنفاذ تدابير مكافحة الإبادة

الجماعية؛ وتوفير محفل للمداولات الرفيعة المستوى بشأن بذل جهود في الأجل الطويل لمنع الإبادة الجماعية في المستقبل؛ وكفالة التأييد الدولي لنتائج دراسة منظمة الوحدة الأفريقية؛

- يثني رؤساء الدول والحكومات على حكومة رواندا لجهودها لإنصاف ضحايا الإبادة الجماعية ومنع أعمال الانتقام. ويناشدون المجتمع الدولي مضاعفة جهوده للعمل مع حكومة رواندا على تحقيق هذه الأهداف؛

- يقر رؤساء الدول والحكومات بالتقدم الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولكنهم يعربون عن قلقهم إزاء البطء الذي تتسم به أعمال المحكمة، ويحثون المحكمة على بذل كل ما في وسعها في نطاق سلطتها للتعجيل بالنظر في قضاياها، ويناشدون جميع الدول التعاون بالكامل وبأسرع ما يمكن مع المحكمة؛

- يؤكد رؤساء الدول والحكومات أن استعادة السلام والاستقرار الإقليميين تتطلب وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب واستعادة سيادة القانون، ويتعهدون ببذل كل جهد ممكن لتعزيز الأنظمة الوطنية للقضاء المدني والعسكري. وتتعهد الولايات المتحدة من خلال مبادرة القضاء في البحيرات العظمى، ببذل جهد على نطاق واسع لمساعدة القطاعين العام والخاص في رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية لتطوير أنظمة قضائية غير متحيزة وموثوق بها وفعالة، وتأييد الجهود لتعزيز الاحتواء والتعايش والتعاون والأمن؛

فيما يتعلق بتعزيز المشاركة الديمقراطية وحقوق الإنسان والاستقرار الإقليمي:

يؤكد رؤساء الدول والحكومات أن مصير وأمن أفريقيا يبقى أساسا في أيدي الأفارقة أنفسهم. ويتعهد الزعماء بالسعي لتوفير موارد إضافية والعمل بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة على تعزيز الجهود الجارية، إقليميا ودوليا، لتعزيز واستمرار الأمن الإقليمي والقدرة الأفريقية على حفظ السلام. ويدين الزعماء جميع أشكال الإرهاب عبر الحدود الموجه ضد المدنيين، ويتعهدون بمواصلة الجهود التعاونية لمقاومته.

وإذ يسلم رؤساء الدول والحكومات بأن استقرار المنطقة يتوقف أيضا على استدامة التحول الديمقراطي الأفريقي، فإنهم يؤيدون المبادئ الأساسية للاحتواء، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، ومساواة جميع الرجال والنساء، وحق المواطنين في انتخاب قادتهم بانتظام وبحرية والمشاركة بالكامل في صنع القرارات التي تؤثر عليهم. وفضلا عن ذلك:

- يتعهد رؤساء الدول والحكومات بمتابعة الحوار بشأن التحول الديمقراطي الذي: يقبل هذه المبادئ الأساسية؛ ويسلم بأنه لا يوجد نموذج ثابت للمؤسسات الديمقراطية أو للتحول

الديمقراطي؛ ويستكشف النهج البديلة للإدارة الديمقراطية للتنوع الثقافي؛ ويأخذ في الاعتبار الاختلافات في التجارب التاريخية؛

- يسلم رؤساء الدول والحكومات بالدور المحوري للحكومات المنتخبة بحرية في قيادة التحول الاقتصادي والسياسي لأفريقيا، والحاجة إلى كفالة بلوغ تلك الحكومات للقدرة على القيادة بفعالية وبصورة شفافة، والحاجة إلى تعزيز إقامة علاقة صحية وقائمة على أساس المساءلة المتبادلة بين الحكومات المنتخبة ومجتمع مدني نابض بالحياة ومسؤول؛

- يؤكد رؤساء الدول والحكومات الدور الحيوي الذي يمكن للمنظمات الوطنية للمجتمع المدني أن تضطلع به لتيسير التحول من الصراع والحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية القائمة على المشاركة، وفي الإسهام في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمنطقة؛

- إذ يسلم رؤساء الدول والحكومات بالأدوار الهامة التي تضطلع بها المؤسسات الحكومية المحلية والقومية في توفير أساس للديمقراطية، فإنهم يحثون جميع المعنيين بزيادة التوكيد على بناء قدرات هذه المؤسسات؛

- يؤكد رؤساء الدول والحكومات الالتزام المشترك باحترام حقوق الإنسان، كما وردت في إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛

- يحث رؤساء الدول والحكومات المجتمع الدولي على الإحاطة علما بالدروس المستفادة من الماضي المأساوي للمنطقة. ويتعهدون بتأييد المبادئ الإنسانية، بما في ذلك حق المدنيين في الحصول على مساعدة في حالات الصراع، وحماية اللاجئين وغير المقاتلين. ويناشدون المجتمع الدولي والبلدان المضيفة منع تسليم أي مساعدة إنسانية في المستقبل إلى المقاتلين المسلحين؛ والعمل على كفالة عدم استهداف اللاجئين للترهيب السياسي؛ والعمل بصورة وثيقة مع العناصر الفاعلة الإقليمية، الحكومية وغير الحكومية على السواء، لكفالة وصول مقدمي المساعدات الإنسانية إلى جميع السكان المحتاجين؛

- يثني رؤساء الدول والحكومات على التزام آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها، والهيئات دون الأفريقية الناشئة، مثل الهيئة المعنية بالتنمية المشتركة بين الحكومات، والجهد الذي بذلته لتعزيز النهج الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها ويتعهدون بالعمل على حشد تأييد دولي أكبر لهذه الجهود.

فيما يتعلق بمتابعة الشراكة في المستقبل:

يوافق رؤساء الدول والحكومات بالإجماع على استكشاف آليات للمشاورات واللقاءات المنتظمة على أعلى مستوى بين القادة الأفارقة وقادة الولايات المتحدة. وإذ يشيرون إلى أهمية الفهم المتبادل بين المواطنين الأفارقة والأمريكيين، فإنهم يدعون إلى مبادلات ثقافية وتعليمية على نطاق أوسع.

ولاحظ القادة الأفارقة مع التقدير الزيارة التاريخية للرئيس كلينتون لأفريقيا ويعربون عن أملهم في أن يكون هذا الوجود في القارة قد فتح فصلا جديدا في العلاقات بين أفريقيا والولايات المتحدة. ويسلم رؤساء الدول والحكومات بأن تطوير شراكة دائمة، تتميز بملكية مشتركة وبالتزام ذي مغزى، سيتطلب الالتزام والوقت والصبر. ويلتزم القادة بمتابعة هذا الهدف بروح الاحترام المتبادل، وتعميق الحوار الصريح والنزيه، وتقييم التقدم المشترك المحرز في الشهور التالية، وكفالة شراكة ذات مغزى ودائمة من أجل القرن الحادي والعشرين.

ويعرب رئيس الولايات المتحدة ورؤساء الدول والحكومات الأفريقية عن تقديرهم العميق للرئيس يوويري كاغوتا موسيفيني، وحكومة وشعب أوغندا على الضيافة الودية لهم خلال زيارتهم لأوغندا.

حرر في عنتابي، أوغندا، يوم الأربعاء ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٨

(توقيع) ويليام جيفرسون كلينتون
رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

(توقيع) يووري كاغوتا موسيفيني
رئيس جمهورية أوغندا

(توقيع) دانييل آراب موي
رئيس جمهورية كينيا

(توقيع) باستور بيزيمونغو
رئيس جمهورية رواندا

(توقيع) بنجامين ويليام مكابا
رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة

(توقيع) لوران ديزيريه كابيلا
رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

(توقيع) ميليس زيناوي
رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية

(توقيع) دكتور هربرت م. موريروا، عضو البرلمان
وزير المالية
ممثل سعادة رئيس زمبابوي
والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية

- - - - -